

الفہرست

٥٥	قانون رقم ( ٥٧ ) لسنة ١٩٥٩ قانون الاوقاف الخيرية
٥٦	» » ( ١ ) » ١٩٦٠ » معدل لقانون الصحة
٥٧	» » ( ٢ ) » » » » محكمة امانة العاصمة
٥٨	» » ( ٣ ) » » » » البلديات
٥٩	» » ( ٤ ) » » » » الاستملاك
٦٠	» » ( ٥ ) » » » » ملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٠/١٩٥٩
٦١	شارة التقدير للخدمة المخلصة
٦٢	نظام رقم ( ٦٥ ) لسنة ١٩٥٩ نظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار المعدل
٦٣	» » ( ١ ) » ١٩٦٠ » رسوم المكوس
٧٢	اعفاءات من الرسوم الجمركية
٧٢	تصحيح اخطاء

صادرة من محكمة حقوق صلح عمان

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته صالح نايف عبدالقادر الطلافحة من ايدون ومجهول محل الإقامة .  
يقضي حضورك لمحكمة حقوق عمان يوم الأربعاء الواقع ١٦٠/١٢/١٩٦٠ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي  
اقامها عليك النائب العام بالانفاضة لوظيفته . فإذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً

قضیة رقم ۵۲ / ۵۹

الى الكفيل محمد خلف الوكيل من عمان ويجعل مكان الإقامة  
يقضي عليك بموجب سند الكفالة الموقع من قبلك بتاريخ ١٩٥٩/٨/٥ ان تحضر مكفولك داود حسين حسن  
من العسوية الى مدعي عام بيت لحم المشككة في بيت لحم في يوم الاحد الموافق ٦٠/٢/٢٨ وان تخلت تأمر  
المحكمة بالزامك بدفع مبلغ التعمد .

مدعي عام بيت لحم  
علي ابو لبن

يقضي حضور الأشخاص التالية اعيانهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام الخاصة من قانون اصول المحاكم الجزائية .

الاسم	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الدعوى
مور ابراهيم بلبول	عمات	١٩٦٠/١/٢٨	٨ صباحاً	سرقة مياه
سيد المبارك الشهاب	عجلون	١٩٦٠/١/٣١	" "	حراج
ود حسين حسن	بيت لحم	١٩٦٠/٢/٢٨	" "	احتتيال
سيد الله الاحمد العقلة	السلط	١٩٦٠/١/١٨	" "	حراج
مصطفى احمد حسين	عمات	١٩٦٠/١/٢٧	" "	خيانة امانة
مور مثقال الفنايز	"	١٩٦٠/١/٣٠	" "	" "

## محمد الحسين بالله ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة :

### قانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٩

قانون الاوقاف الخيرية - مرور الزمن

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الاوقاف الخيرية - مرور الزمن لسنة ١٩٥٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يقصد بالوقف الخيري كل وقف انشئ ، او جرى التعامل على صرف ريعه او تعود منفعته على عموم الناس ، او على قسم منهم مما يدخل تحت الامور التالية :

١ - نشر الدين واقامة الشعائر والعبادات الدينية .

٢ - اسعاف الفقراء .

٣ - نشر العلم والمعارف .

٤ - اية وجوه اخرى تعود بالنفع او الخير على المجتمع الانساني مما لا يدخل ضمن الامور السابقة .

ويشمل ذلك المساجد والمعابد والمدارس والمستشفيات والملاجيء والمقابر واي عتبار وقف عليها ولا يشمل اي وقف انشئ لمصلحة الواقف او ذريته ، مما يطلق عليه اسم ( الوقف الذري او الوقف الاهلي ) الا اذا آل هذا الوقف لجهة خيرية .

المادة ٣ - لا يجري مرور الزمن في دعاوى الوقف الخيري .

المادة ٤ - رئيس الوزراء وقاضي القضاة ووزيرا المالية والعدلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٩/١٢/١٥

أخمين بطلال

رئيس الوزراء

هزاع الجبالي

قاضي القضاة

محمد الامين الشنايطي

وزير المالية

هاشم الجبوسي

وزير العدلية

النور الشاشي

## محمد الحسين بالله ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب .

نصادق على القانون الاتي ونأمر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة :

### قانون رقم (١) لسنة ١٩٦٠

قانون تعديل لقانون الصحة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تعديل لقانون الصحة لسنة ١٩٦٠ ) ويقرأ مع قانون الصحة لسنة ١٩٢٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وتعديله بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٥ كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٢٢ ) من القانون الاصلي المستبدلة بالمادة ( ٤ ) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٥ باضافة فقرة جديدة اليها بعد الفقرة ( ٣ ) كما يلي :

٤ - أ - اذا رغب طبيب او صيدلي في الاستقالة من خدمة الحكومة عليه ان يتقدم باستقالته قبل ثلاثة اشهر من الموعد الذي يرغب ان يترك العمل فيه .

ب - يحق لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الصحة ان يسحب تصريح الطبيب او الصيدلي لمدة لا تزيد عن سنة واحدة اذا ترك الطبيب او الصيدلي عمله دون انتظار نتيجة طلبه وقبل انتهاء مدة الثلاثة اشهر .

١٩٦٠/١/٩

أخمين بطلال

رئيس الوزراء

هزاع الجبالي

وزير الصحة

جميل التوتونجي

## نحو السيد الملك ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب .

نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :

### قانون رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٦٠

قانون معدل لقانون محكمة امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون محكمة امانة العاصمة لسنة ١٩٦٠ ) ويقرأ مع قانون محكمة امانة العاصمة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٣ ) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية اليها بعد عبارة ( خلافا لاحكام القوانين الاتية ) مباشرة ( والحكم بالتنفيذ الناشيء عن الضرر الذي يلحق الامانة من جراء تلك المخالفات ) .

١٩٦٠/١/٩

أحمد بن جلال

رئيس الوزراء  
مؤاع الجالي

وزير العدلية  
الدور النشاشيبي

## نحو السيد الملك ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب .

نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :

### قانون رقم « ٣ » لسنة ١٩٦٠

قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٠ ) ويقرأ مع قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٣ ) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى اخر الفقرة ( ٢ ) منها :

( ما عدا امانة العاصمة التي تتم ادارة اعمالها من قبل مجلس ينتخب نصف اعضائه انتخابا مباشرا ويعين النصف الاخر بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية ) .

١٩٦٠/١/٩

أحمد بن جلال

رئيس الوزراء  
مؤاع الجالي

وزير المالية  
هانم الجيوسي

وزير الداخلية  
وصفي مبرزا

وزير العدلية  
الدور النشاشيبي

كل من اهل



## محمد السيد للعلامة الملكة للبلاد والحرية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

### قانون رقم « ٤ » ١٩٦٠

قانون معدل لقانون الاستملاك

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٦٠ ) ويقرأ مع قانون الاستملاك رقم

( ٢ ) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلتى الفقرة (١) من المادة (١٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

« بعد ان يتم دفع التعويض لصاحب الارض او الى صندوق الخزينة كوديعة سواء اتفق على مقداره

او جرى تقديره بمعرفة المحكمة تسجل الارض المستملكة باسم المنشئ باسم من مدير الاراضي والمساحة » .

١٩٦٠/١/٩

أخمين بن بطلال

وزير العدلية      وزير الداخلية      وزير المالية      رئيس الوزراء  
انور النشاشي      وصلي ميرزا      هاشم الجيوسي      ذراع الجوالي

## محمد السيد للعلامة الملكة للبلاد والحرية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

### قانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٠

قانون ملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٥٩/١٩٦٠

( رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ )

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٥٩/١٩٦٠ ) رقم ١٥ لسنة

١٩٥٩ ) ويعمل به من بداية السنة المالية المذكورة .

المادة ٢ - تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم ( ١ ) الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية

١٩٥٩/١٩٦٠ ( رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ ) .

رقم الفصل	عنوان الفصل	القيمة بالدينار
١	البلاط الملكي الهاشمي	٩
٣	التقاعد	٢٥٠٠٠٠
١٠	وزارة الزراعة	٣٠٠٠٠
١٣	وزارة المواصلات - البرق والهيد	١٠٨٠
٢٨	دائرة السياحة	١٢٠٠٠

رقم الفصل	عنوان الفصل	القيمة بالدينار
٤٠	وزارة المواصلات - البرق والهيد	١٠٠٠٠٠
٤٣	الطيران المدني	٩٠٠٠
	المجموع	٤٠٢٠٨٩

هذا من أصل

المادة ٣ - تضاف الواردات التالية الى الجدول رقم (٢) الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٥٩/١٩٦٠ (رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩) .

رقم الفصل	عنوان الفصل	القيمة بالدينار
٨	الواردات المختلفة	٢٥٠٠٠٠

المادة ٤ - تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون من الواردات المضافة بموجب المادة الثالثة منه ومن الزيادة المتوقعة في فصول الواردات الاخرى .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٠/١/٨

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء  
هزاع المجالي

وزير المالية  
هاتم الجيوسي

شارة التقدير للخدمة المخلصة

نعم السيد الملك من الملكة لندرونية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة (٣٧) من الدستور

نأمر بما هو آت :

تضاف عبارة ( تنزل رتبهم او ) قبل عبارة ( توقع عليهم ) التي وزدت في الارادة السامية الصادرة بتاريخ (٣) تموز سنة ١٩٤٣ المتعلقة ( بشارة التقدير للخدمة المخلصة ) .

١٩٦٠/١/٧

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء  
هزاع المجالي

وزير الدفاع  
وصفي ميروزا

نعم السيد الملك من الملكة لندرونية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٤

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم « ٦٥ » لسنة ١٩٥٩

نظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار المعدل

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم ( نظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار المعدل لسنة ١٩٥٩ ) ويقرأ مع النظام رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ١١ ) من النظام الاصلي بشطب العبارة التالية التي وردت فيها ( الى ان يزود المكتب بلاك جديد بموجب قانون الموازنة ) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :

( ويضاف اليه موظفون جدد حسباً تقتضي حاجة العمل وذلك بموجب موازنة خاصة يقرها مجلس الوزراء الى ان يتسنى دمج جميع ملاكه في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ ) .

١٩٥٩/١٢/١٥

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء  
ووكيل وزير الخارجية  
هزاع المجالي

قاضي القضاة  
وزير القربة والتعليم  
محمد الامين الشنيطي

وزير الاقتصاد الوطني  
والانشاء والتعمير  
خلوصي الخيري

وزير المالية  
هاتم الجيوسي

وزير الصحة  
جميل التوتونجي

وزير الداخلية والدفاع  
وصفي ميروزا

وزير  
العدلية والمواصلات  
النور الشاشي

وزير الزراعة  
والشؤون الاجتماعية  
عاسكف الفايز

وزير  
الاشغال العامة  
يعقوب ميمو

هاتم الجيوسي

## قانون السكر رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣

بمقتضى المادة (٢٦) من قانون السكر رقم (١٥) لسنة ١٩٥٣

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/١/٣

نأمر بوضع النظام الآتي :

### نظام رسوم المكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٠

صادر بموجب المادة ٢٦ المعدلة من قانون السكر رقم ١٥ لسنة ١٩٥٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام رسوم المكوس لسنة ١٩٦٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تُلغى الفقرة (٥) من البند (٣) رسوم المكوس من جدول رسوم رخص صنع وبيع الكحول والمشروبات الروحية الملحق بالقانون الأصلي .

١٩٦٠/١/٣

وزير الاقتصاد الوطني  
والإنشاء والتعمير  
خلوصي الطيوي

قاضي القضاة  
وزير التربية والتعليم  
عبد الامين الشنتيمي

وزير  
الصحة  
جميل التوتويحي

وزير الزراعة  
والشؤون الاجتماعية  
عاصمت الفار

وزير  
الاشغال العامة  
يعقوب معمر

وزير  
المالية  
هاشم الجيوسي

وزير العدلية  
والمراسلات  
انور النشاشي

### أخمين بطلال

رئيس الوزراء  
وكيل وزير الخارجية  
مزارع الجالي

## اتفاقية امتياز

بين معالي وزير الاقتصاد الوطني بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، بموجب تفويض مجلس الوزراء العالي بقراره رقم ( ٩٧٢ ) تاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٨ فريقاً اولاً ، والسادة الياس المشير ومدير الاسمر وزهير عصفور بالنيابة عن شركة مصانع السكر الاردنية المساهمة بموجب تفويض اعضاء الشركة المؤسسين بقرارهم رقم ٩ تاريخ ١٩٥٩/١٢/١٣ فريقاً ثانياً .

بالنظر لما تقتضيه مصلحة البلاد من احداث وانشاء معامل لصناعة استخراج وتكرير السكر على اسس فنية صحيحة وبصورة تتناسب مع الاحوال الاقتصادية الحديثة ومع نمو البلاد المستمر ، وبالنظر الى ان شركة مصانع السكر الاردنية المساهمة المحدودة المشار اليها بعاليه بالفريق الثاني غايتها القيام باحداث وانشاء معامل لصناعة استخراج وتكرير السكر في المملكة الاردنية الهاشمية ، وبالنظر لما ستجنيه البلاد من فوائد باحداث هذا المشروع فقد اتفق الفريقان على ما يلي :

### تعريف

المادة ١ - يكون للكلمات التالية كلما جرى استعمالها في هذه الاتفاقية المعاني الواردة يمانها :

أ - ( المشروع ) : القيام باحداث وانشاء معامل لاستخراج السكر وتكريره وجعله صالحاً للعرض في الاسواق المحلية والخارجية وخزن السكر الذي تكرره او تنتجه الشركة وتوزيعه وبيعه بموجب هذا الامتياز .

ب - ( الحكومة ) : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

ج - ( الشركة ) : شركة مصانع السكر الاردنية المساهمة المحدودة المسجلة بوزارة العدلية بتاريخ ٢٠ أيلول سنة ١٩٥٨ والمنشور اعلان تسجيلها في المالحق رقم (١) للمعدد ١٣٩٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٨/١٠/١١ .

د - ( المنشآت ) : جميع المباني والادوات ووسائل النقل اللازمة لاستخراج السكر وتكريره .

هـ - ( الآلات والمعدات ) : جميع الآلات الميكانيكية والاجهزة والادوات والمركبات والمولدات والرافعات وغير ذلك من المعدات الضرورية لعمليات استخراج السكر وتكريره .

و - ( الشهر والسنة ) : الشهر والسنة حسب التقويم الشمسي الجريجوري .

ز - ( مجلس الادارة ) : مجموع الاعضاء المنتخبين من قبل الهيئة العامة والاعضاء الذين تعينهم الحكومة لتمثيلها في هذا المجلس على ان لا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد على سبعة .

ح - ( منطقة الامتياز ) : اراضي المملكة الاردنية الهاشمية .



ط - (المواد) : مواد البناء والتجهيزات والمواد والأشياء الأخرى التي تلزم لتأسيس وبناء المعمل وتجهيزه للعمل .

ي - ( القوة القاهرة ) : الحرب والعصيان والحريق والانضطرابات والثورات والعواصف والفيضانات والصواعق والانفجار والزلازل وأي حادث آخر لا يمكن بمسورة معقولة منعه والسيطرة عليه .

#### منح الامتياز ومدة

المادة ٢ - تمنح الحكومة الشركة امتيازاً مدته ( ١٥ ) خمس عشرة سنة يتناول الحقوق التالية :

- أ - حق إنشاء واستثمار منشآت لاستخراج وتكرير السكر وفق الشروط المبينة في هذه الاتفاقية .
- ب - حق خزن وتوزيع وبيع السكر المستخرج وإو المكرر في منشآت الشركة والمواد الثانوية الناتجة عن تلك العمليات وفق الشروط والمواصفات التي تؤمن عرضها أو بيعها وتوزيعها في الأسواق المحلية والتي تضعها السلطات المختصة بالاتفاق مع الشركة وفق الشروط المبينة في هذه الاتفاقية .
- ج - حق الحصول على جميع ما يلزم الشركة من الماء النقي لاستعماله في عمليات استخراج وتكرير السكر والشرب وللغسيل وللشؤون الصحية والاحتياجات العامة للمشروع مهما كان نوعها من الأنهر والعيون والينابيع والآبار المجاورة أو القريبة لموقع منشآت الشركة إذا تعذر على الشركة الحصول على ما يلزمها من المياه الجوفية .
- د - حق حفر الآبار في المناطق المجاورة أو القريبة لموقع منشآت الشركة وفي الأراضي الأميرية المجاورة لها للحصول على ما قد يلزم للشركة من الماء النقي مع مراعاة عدم الأضرار بحقوق الأهالي المجاورين طبقاً لأحكام القوانين والأنظمة النافذة .
- هـ - حق قلع الحجارة اللازمة للمشروع من الأملاك الأميرية بعد اخذ موافقة السلطات المختصة .
- و - حق استملاك واستئجار الأراضي الأميرية والخاصة التي تلزم لأغراض الشركة وذلك حسب الشروط التي يتفق عليها بين الحكومة والشركة . وتشمل هذه الشروط دفع تعويض من قبل الشركة للذين يشغلون هذه الأراضي - إن وجدوا - مقابل تخليهم عن كل الحقوق في الأراضي المذكورة ، كما تشمل دفع القيمة المعقولة للأراضي المستملكة أو المستأجرة إن كانت أميرية .
- ز - حق استملاك واستئجار أراضي إضافية من الأراضي الأميرية المجاورة أو القريبة لموقع منشآت الشركة أو أية أراض قد تحتاجها الشركة لأعمالها ، وذلك حسب الشروط التي يتفق عليها بين الحكومة وبين الشركة وتشمل هذه الشروط دفع ثمن أو أجرة معقول من قبل الشركة للحكومة ، وبمراعي عند تقدير التعويض قيمة هذه الأراضي الإضافية بغض النظر عن أية زيادة في قيمتها تنتج عن اشغال واحتياجات الشركة ، وتشمل هذه الشروط أيضاً دفع تعويض من قبل الشركة للذين يشغلون هذه الأراضي الإضافية مقابل تخليهم عن كل الحقوق في الأراضي المذكورة .

هذا من الأصل

ح - حق استملاك واستئجار الأراضي الإضافية إذا كانت ملكاً خاصاً أو يشغلها أحد الناس ولم يكن في الامكان امتلاكها أو استئجارها بالاتفاق مع ذوي العلاقة ويتم ذلك بواسطة الحكومة وفقاً لأحكام القوانين المرعية المتعلقة بالاستملاك .

#### الشروط المستعجلة

المادة ٣ - على الشركة ضماناً لسد حاجة المملكة من السكر ان تؤمن الرأسمال الكافي وان تقوم بما يلي :

- أ - إنشاء مصفاة لتكرير ما يكفي حاجة الأسواق المحلية من السكر الخام . على ان تتم عملية طرح العطاء لإنشائها في خلال ستة اشهر من تاريخ سريان مفعول هذا الامتياز وان تتم عملية إنشاء المصفاة والبدء بتشغيلها في خلال سنتين من التاريخ نفسه .
- ب - إنشاء مصنع لاستخراج السكر الخام ، إذا رأت الحكومة ، على ضوء المبررات الاقتصادية والزراعية وبعد التشاور مع الشركة ، ان المصلحة العامة تقتضي بإنشائه . على ان لا تتجاوز عملية طرح عطاء إنشاء المصنع مدة ستة اشهر من تاريخ تسلم الشركة اشعاراً خطياً بذلك من الحكومة وان لا تتجاوز عملية إنشاء المصنع والبدء بتشغيله مدة سنتين من التاريخ نفسه .
- وتحقيقاً لهذه الغاية تقوم الحكومة ضمن امكانياتها المتوفرة بتقديم التسهيلات اللازمة للشركة لانجاح زراعة المواد الخام الضرورية وتشجيعها بشكل يمكن من القيام بتحقيق الغايات التي انشئ المصنع من اجلها .
- ويشترط في عمليات تكرير واستخراج السكر المذكورين في البندين أ و ب ما يلي :
- ١ - ان يجري الاستخراج والتكرير بإحدى الطرق والأساليب الفنية وبتكاليف لا تزيد عن تكاليف العمليات المماثلة التي تتحملها مصانع السكر في الدول المجاورة .
- ٢ - ان يكون الانتاج من سوية لا تقل عن سوية الانتاج في البلاد العربية المجاورة .
- ٣ - ان لا يقل انتاج كل من المصفاة والمصنع عن ( ٤٠٠٠٠ ) طن سنوياً وعلى الشركة ان تتخذ الاحتياطات المسبقة لتوسيع المنشآت وزيادة الانتاج بشكل يتناسب مع الزيادة المنتظرة في الاستهلاك .
- ج - تأمين تعبئة السكر المنتج وفقاً للمواصفات التي تحددها الحكومة بالاتفاق مع الشركة ، والتي تكفل تصريف منتجات الشركة في الأسواق المحلية والخارجية على مستوى مماثل للتعبئة التي تسوق بها الأنواع العالمية المماثلة .

#### الاعفاءات ومنح رخص الاستيراد

المادة ٤ - أ - تمنح الحكومة الشركة رخص الاستيراد واذن العملة ضمن القوانين والأنظمة المرعية لأجل استيراد جميع الآلات والمعدات والأدوات ومواد البناء وما تحتاج لاستيراده لاتمام مشروعها او لتوسيعه او لاستمرار عملها ولاغراض نقله باستثناء ما يصنع محلياً من تلك المواد وكان صالحاً لمقاصد الشركة .

ب - تعفى من الرسوم الجمركية وجميع الرسوم الاضافية الاخرى التي تستوفى عن البضائع المستوردة الآلات والمعدات والادوات والمواد التي تستوردها الشركة اما رأساً لحسابها او محولة لها من مستودعات عامة او خاصة ( بوند ) على ان تستعمل تلك المواد لاغراض الشركة المشار اليها في المادة الثالثة وان يجري الاستيراد حسب الترتيبات التي تحددها السلطات المختصة ، ويستثنى من هذا الاعفاء جميع الاشياء والمواد التي يستوردها موظفو الشركة من اجل استعمالهم الشخصي او التي تستوردها الشركة لبيعها لمستخدميها .

واذا باعت الشركة لاجل الاستعمال في المملكة الاردنية الهاشمية المواد التي استوردت معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم الاضافية الى شركة او مؤسسة او شخص من لا يقع لهم استيراد هذه المواد معفاة من الرسوم المذكورة فتصبح هذه المواد خاضعة للرسوم المذكورة حسب الفئات التي تجبى بتاريخ البيع من مواد مماثلة . وتدفع الشركة تلك الرسوم .

ج - تتمتع الشركة بجميع التسهيلات والمساعدات الواردة في قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ وفي قانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ او اي تشريع اخر يخل محلها . وذلك وفقاً لاحكامها .

#### اشغال الشركة وفقاً للتصميمات

المادة ٥ - يتم تعاقد الشركة مع المؤسسات الاستشارية الاجنبية لتنفيذ اغراض هذا الامتياز بالاتفاق مع الحكومة وتقام جميع المنشآت التي ترى الشركة ضرورة لبنائها واقامتها وجميع الآلات والمعدات التي تظهر ضرورة لتجهيزها للاغراض ذاتها وفقاً للتصميمات والرسوم والخرائط والمواصفات التي تقدمها الشركة من وقت لآخر . وعلى الشركة ان تحصل على موافقة وزير الاقتصاد الوطني قبل المباشرة بها ويجب ان تنفذ الشركة بتنفيذ جميع التغييرات والتعديلات الاضافية التي يطلبها منها الوزير المذكور .

ويجب ان تقدم التصميمات والرسوم والخرائط والمواصفات على نسختين وفي حالة عدم تبليغ وزير الاقتصاد الوطني الشركة خلال شهر واحد من تقديم طلبها جواباً بالموافقة او عدمها تصبح لها حرية الشروع بتنفيذها كأنها نالت الموافقة .

وليس في هذا الاتفاق ما يعفي الشركة من الحصول على الرخص اللازمة لجميع اشغالها وتأسيساتها .

#### نفقات الانتاج واسعار البيع والارباح

المادة ٦ - للحكومة حق تحديد ومراقبة اسعار المواد التي تنتجها الشركة والمعدة للاستهلاك المحلي ، وعلى الشركة بعد اتمام جميع التجهيزات ومباشرتها ان تقدم لائحة مفصلة الى الحكومة عن تكاليف المواد المنتجة ،

وتضع الحكومة على ضوء ذلك وبالتشاور مع الشركة لائحة باسعار البيع ، ولها ان تعدلها بين حين وآخر كلما وجدت ذلك ضرورياً على ان لا تتجاوز نسبة الربح قبل اقتطاع ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية واية ضريبة تجبى على اساس الدخل ١٥٪ من القيمة الاسمية للاسهم مقيداً على اساس وحدات زمنية مدة كل منها خمس سنوات ، وتبدأ الوحدة الاولى من تاريخ بدء الانتاج .

ويجوز للشركة ان تدفع للمساهمين ٧٪ من القيمة الاسمية للاسهم ككفائدة سنوية على اقساط الاسهم المدفوعة فعلاً من تاريخ دفعها حتى بدء الانتاج . ولا تدخل اية نفقات رأسمالية ضمن النفقات التي يجري تنزيلها من الدخل القائم حين حساب نسبة الربح .

ولا يجوز للشركة في اي حال من الاحوال بيع اي مادة من المواد المنتجة باسعار تزيد على الاسعار العالمية في اسواق الشرق الاوسط للواد المماثلة المستوردة في احوال تجارية عادية شريطة ان لا تكون اسعار المواد المستهلكة اسعاراً استهلاكية Dumping Prices .

#### قصد الامتياز

المادة ٧ - ينصر في الشركة طول مدة الامتياز حتى انشاء واستثمار منشآت لاستخراج وتكرير السكر للاستهلاك المحلي وتخزين وتوزيع وبيع السكر الذي تستخرجه و/ او تكرره الشركة . كما يحصر في الشركة جميع الحقوق المذكورة في المادة الثانية من هذا الامتياز . ويجوز للحكومة بالاتفاق مع الشركة ان تحدد اسعار تصدير السكر الذي تستخرجه و/ او تكرره الشركة طبقاً لتكاليف الانتاج مضافاً اليها نسبة الربح التي تراها الحكومة مناسبة على ان لا يتعارض هذا التحديد مع ما جاء في المادة السادسة من هذه الاتفاقية .

#### عدم السماح بالشاء الشركات المماثلة

المادة ٨ - لا تسمح الحكومة خلال سريان مدة هذه الاتفاقية لاية شركة اخرى او لا شخص او اشخاص اخرين بانشاء وتأسيس وتشغيل مصنع او مصانع لتكرير السكر واستخراجه في المملكة لاغراض الاستهلاك المحلي ، وعلى الشركة في هذه الحالة ان تضمن زيادة انتاجها بصورة تكفل القيام بجميع الاعمال المذكورة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

#### حماية منتوجات الشركة

المادة ٩ - تعمل الحكومة بالاتفاق مع الشركة على اتخاذ الخطوات الضرورية لحماية منتوجات الشركة من المنافسة الاجنبية الضارة سواء بقيت مساهمة في الشروع ام باعت اسهمها الى اخرين على ان تراعي احكام المادة السادسة من هذه الاتفاقية .

كل من اخطأ من المصلحة



ويحق للشركة وحدها في حالة القوة القاهرة بعد انجاز المشروع استيراد كميات السكر اللازمة لسد حاجة السوق المحلية على ان يتم الاستيراد وتحديد اسعار لبيع السكر المستورد حسبما تقرره الحكومة .

#### الاشراف الفني والمالي وحسابات الشركة

المادة ١٠ - للحكومة طوال مدة هذه الاتفاقية حق الاشراف المالي والفني على اجراءات الشركة من اجل تأمين تشغيل هذا المشروع تشغيلاً وافياً وعلى الشركة ان تحفظ في جميع الاوقات اثناء مدة الامتياز في مكتبها الرئيسي جميع الدفاتر العادية والحسابات المنظمة تبين فيها جميع الواردات والنفقات الناتجة عن اي عمل من الاعمال التي لها مساس بتنفيذ هذا الامتياز وكذلك تبين فيها جميع موجوداتها والتزاماتها ومطلوباتها ويكون المطلاع والكشف على هذه الدفاتر والحسابات مباحاً في جميع الاوقات لندوبي الحكومة الذين تعينهم خطياً لهذا الغرض . وعلى الشركة ايضاً ان تقدم للحكومة كل ما تطلب من المعلومات والتقارير والاحصاءات المتعلقة بالمشروع .

ويجب ان يكون واضعاً ان قيام الحكومة بهذا الاشراف لا يرفع عن الشركة اية مسؤولية تتعلق بوجوب قيامها بجميع الالتزامات والخدمات المطلوبة منها بمقتضى هذه الاتفاقية على خير وجه وتكون الشركة عرضة لاية عقوبة يفرضها عليها هذا الاتفاق في حال مخالفتها او اهمالها او تقصيرها او عجزها عن تنفيذ كل ما يجب عليها من اعمال او مسؤوليات .

#### مساهمة الحكومة وطرح الاسهم الجديدة

المادة ١١ - يحق للحكومة ان تساهم في رأسمال المشروع بالنسبة التي ترتأها واذا طرحت اسهم جديدة للبيع فتعرض اولاً على الحكومة ومن ثم وبعد موافقتها على الجمهور لمدة لا تقل عن شهرين كاملين يبتدئان من تاريخ اعلان ذلك في الصحف المحلية والاذاعة . كما يجب تعيين الحد الاعلى لعدد الاسهم المسموح بها للشخص الواحد بالاتفاق مع الحكومة على اساس يتبع المساهمة في المشروع لجميع الراغبين في ذلك وفي حالة عدم تغطية هذه الاسهم من قبل الجمهور خلال المدة المذكورة فيحق عندئذ للمساهمين السابقين الاشتراك بتغطيتها .

#### عدم تنازل الشركة عن الامتياز

المادة ١٢ - لا يجوز للشركة ان تنقل او تزجر هذا الامتياز او ان تصرف بأي حق غول لها بموجب دون ان تحصل على موافقة مجلس الوزراء .

#### فسخ الامتياز

المادة ١٣ - يجوز للحكومة مع مراعاة احكام القوة القاهرة والتحكيم الواردة في هذا الاتفاق ان تفسخ الامتياز بعد اخطار الشركة بذلك تحريراً بثلاثة اشهر عند وقوع احد الامور التالية :

- أ - اذا تنازلت الشركة عن هذا الامتياز او عن اي حق فيه او عن اية صلاحية مخولة لها بموجبه او اجرته او تصرفت فيه على وجه آخر دون الحصول على الموافقة المنصوص عليها في المادة السابقة .
- ب - اذا رهنّت المشروع دون موافقة الحكومة .
- ج - اذا صدر امر واتخذ قرار قضائي قطعي بتصفية الشركة .
- د - اذا خالفت الشركة احكام المادة ( ٦ ) من هذه الاتفاقية .
- هـ - اذا لم تتمكن الشركة من القيام بالتزامات اية فقرة من الفقرات الواردة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية بعد انقضاء مدة الفترة التجريبية وقدرها ستة اشهر من تاريخ اتمام المصفاة و / او مصنع استخراج السكر . ويجوز تمديد هذه المدة اذا ائتمنت الحكومة ان تفسر لها نتيج عن القوة القاهرة او عن اسباب فنية اخرى لا يمكن تلافيها .

#### عقوبات التقصير والمخالفات

المادة ١٤ - يجوز للحكومة بالاضافة الى ما ورد في المواد السابقة التي تخولها فسخ هذا الامتياز ان تبلغ الشركة كلما لاحظت منها اهمالاً او تهاوياً او مخالفة او تقصيراً في مراعاة نصوص هذا الاتفاق اخطاراً تطلب فيه ازالة اسباب الاهمال او التهاون او المخالفة او التقصير في الامر او الامور التي تعينها خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من تاريخ الاخطار ، فاذا تخلفت الشركة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما طلب منها في الاخطار خلال تلك المدة ولم تستطع الشركة ان تقنع الحكومة ان ذلك التخلف كان لاسباب مشروعة وانه لم يكن بإمكانها تلافيه فيحق للحكومة عندئذ اما ان تفرض غرامة على الشركة مقابل العطل والضرر الحاصل مع تمديد مدة الاخطار او ان تبلغ الشركة فوراً فسخ هذا الامتياز او ان تفرض عليها كلتا العقوبتين وفي حالة اقرار فسخ هذا الامتياز بموجب الاحكام الواردة فيه لا يحق للشركة ان تطالب بأي تعويض عن اي عطل او ضرر او خسارة تكبدتها او يحتمل ان تتكبدتها من جراء ذلك .

كلنا من أهل

### حق شراء الحكومة للشروع

المادة ١٥ - يحق للحكومة شراء الشروع او اي جزء منه في خلال مدة الامتياز على اساس القيمة الفعلية للمنشآت والمعدات والالات وقت الشراء . وتم عملية الشراء بالاتفاق بين الطرفين .

واذا نشأ خلاف بين الحكومة والشركة حول تعيين قيمة الشروع او اي جزء منه فتطبق نصوص التحكيم من هذه الاتفاقية .

### انقضاء مدة الامتياز

المادة ١٦ - ١ - عندما تنتضي المدة الممنوحة في هذا الاتفاق يجوز تجديد مدة الامتياز لاية مدة اخرى اذا وافقت الحكومة على ذلك .

وفي حالة عدم موافقة الحكومة على التمديد تعتبر الشركة انها ليست من الشركات ذوات الامتياز وتسري عليها احكام القوانين المرعية بهذا الشأن .

٢ - عندما تقرر الحكومة فسخ الامتياز للاسباب الواردة في هذه الاتفاقية فيحق للشركة بموافقة الحكومة متابعة او تصفية اعمالها على الصورة التي تتفق عليها مع الحكومة .

المادة ١٧ - كل اخطار ترغب الحكومة في توجيهه الى الشركة تطبيقاً لاحكام هذا الاتفاق يرسل بالبريد المسجل الى مكتب الشركة الرئيسي في عمان ويعتبر انه تبلغ للشركة منذ تاريخ تبليغه الى رئيس مجلس الادارة او من ينوب عنه قانوناً .

### التقارير الدورية

المادة ١٨ - على الشركة ان تقدم لوزير الاقتصاد الوطني خلال ستة اشهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية تقريراً مفصلاً عن الاعمال التي قام بها مجلس الادارة والتي ينوي القيام بها لتحقيق اغراض هذا الامتياز بشكل كامل ونسخاً عن المخططات والمواصفات التفصيلية والمشروعات اللازمة لجميع الاشغال . ويجوز لوزير الاقتصاد الوطني تجديد هذه المدة اذا اقتنع باسباب موجبة للتمديد .

كما يشترط على الشركة ان تواصل بعد ذلك تقديم تقارير نصف سنوية لوزير الاقتصاد الوطني تبين فيها مدى التقدم الذي احرزته لتحقيق غايات هذا الامتياز وتستمر في تقديم هذه التقارير حتى يكتمل بناء المعامل ويشرع في الانتاج بشكل تجاري .

### تعديل النظام الداخلي

المادة ١٩ - على الشركة ان تعيد من نظامها الداخلي ما يتعارض مع احكام اتفاقية الامتياز . هذه او يحول دون تحقيق غاياتها .

### التحكيم

المادة ٢٠ - اذا وقع خلاف بين الفريقين بشأن تفسير او تطبيق اي نص من نصوص هذا الاتفاق او فيما يتعلق باي قرار او اجراء يتخذ بمقتضاه ولم يكن من المستطاع تسويته بالاتفاق بين الفريقين يحال الخلاف اما الى محكم واحد يتفق عليه الفريقان او الى هيئة تحكيم ينتخب فيها كل فريق محكماً واحداً مع محكم ثالث يتفق المحكمان على تعيينه واذا اختلف المحكمان في تعيين المحكم الثالث او اذا لم يعين احد الفريقين محكماً عنه فان اعلى محكمة قضائية في المملكة الاردنية الهاشمية تقوم عندئذ بتعيين ذلك المحكم ويجري التحكيم وفقاً للقوانين المعمول بها في المملكة الاردنية الهاشمية .

حرر هذا الاتفاق بنسختين في عمان في اليوم السادس من رجب سنة ١٣٧٩ هـ الموافق لليوم الرابع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٦٠ ميلادية .

مندوب الحكومة	مندوب الشركة
المفوض بالتوقيع	المفوضون بالتوقيع
خاوصي الخيري	الياس المشر منير الاسمر زهير عصفور

### اعفاءات من الرسوم الجمركية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠/١/١٩٦٠ الموافقة على قراري الاعفاء اللذين وضعها صاحباً المالي وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية بشكلها التالي :

### قرار

علا بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة ١٠٤ من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩ قررنا ان تعفى شركة كبرياء لواء عجلاون المساهمة المحدودة من الرسوم الجمركية على اجهزة شبكة التوزيع وشبكة الانارة لمشروعها ضمن الكيانات والشروط التي تحددها وزارة المالية / الجمارك .

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير المالية	وزير الاقتصاد الوطني
هاشم الجيوسي	خاوصي الخيري

هذا من الشاهل